



مركز البحوث
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

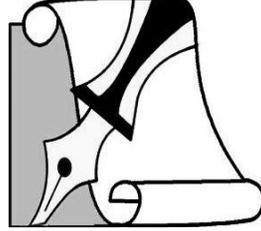
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

قمة البحرين الاقتصادية

أكد البيت الأبيض، أن مصر والأردن والغرب، أبلغت الإدارة الأمريكية أنها ستحضر مؤتمر البحرين لرعاية الاستثمار في المناطق الفلسطينية، وذكرت وكالة "رويترز" أن مشاركة مصر والأردن تعتبر ذات أهمية خاصة لأنهما تاريخياً تعدان لاعبان رئيسان في جهود السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

وأكد الملك عبد الله الثاني خلال لقاء مع سياسيين وإعلاميين أردنيين، ان هناك ضرورة لوجود الأردن في المؤتمرات الدولية حول القضية الفلسطينية، سواء كان مؤتمر البحرين أو غيره حتى يكون الاردن على معرفة بما يجري ولا يكون خارج الغرفة".

وفي أول تعليق على قرار القاهرة وعمّان المشاركة في ورشة المنامة، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عزام الأحمد: "القرار غير مفاجئ، لديهم علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، ولا نستطيع أن نحكم على الظروف التي جعلتهم يشاركون، ولكننا متأكدون أن المشاركة ستكون رمزية، وليست على مستوى عال".

وأضاف: "كنا نفضل ألا يشاركوا نهائياً، ولا أن تستضيف البحرين مثل هذا اللقاء، الذي تنظمه مجموعة اللوبي الصهيوني الحاكم في أمريكا، المتحالف مع اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو".

وتساءل: "كيف تتم الورشة في بلد عربي شقيق، في غياب صاحب القضية الأول، وهم ممثلو الشعب الفلسطيني؟ ومجرد انعقادها يتناقض مع مبادرة السلام العربية التي أكدت حل الدولتين، وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعودة اللاجئين وفق قرار 194".

من جهتها اعتبرت وزارة الخارجية الروسية، أن الإعداد للورشة الاقتصادية "الازدهار من أجل السلام" في العاصمة البحرينية المنامة، هو محاولة من الولايات المتحدة لفرض رؤية بديلة للتسوية في الشرق الأوسط.

وجاء في بيان الخارجية الروسية أنه "تعتزم واشنطن يومي تنظيم ورشة "الازدهار من أجل السلام" في العاصمة البحرينية المنامة، يومي 25 و26 حزيران المقبل، والتي قد تشهد الإعلان عن الشق الاقتصادي لـ 'صفقة القرن' حول التسوية في الشرق الأوسط".

وأضافت الخارجية الروسية في بيانها أنه "من الواضح أن الولايات المتحدة تخطط لتعبئة موارد مالية كبيرة، بما في ذلك تبرعات المانحين، لتنفيذ مشاريع استثمارية واسعة النطاق يفترض أنها تهدف إلى تحسين حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين نفسها، وكذلك في الأردن ومصر ولبنان وسورية".

وشددت الخارجية الروسية على أن "الحديث هنا عن محاولة أميركية أخرى لتغيير أولويات الأجندة الإقليمية وفرض 'رؤية بديلة' للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية".

يذكر أن الإدارة الأميركية أعلنت عن ورشة اقتصادية في العاصمة البحرينية، المنامة، يومي 25 و26 حزيران المقبل، بتنظيم أميركي بحريني مشترك، لمناقشة مبادرات اقتصادية في إطار الإعلان عن الشق الاقتصادي للخطة الأميركية المعدة لتصفية القضية الفلسطينية، والمعروفة إعلامياً بـ "صفقة القرن". ويتزامن إصدار بيان وزارة الخارجية الروسية الزيارة التي يقوم بها مستشار الرئيس الأميركي المكلف بصياغة "صفقة القرن"، جاريد كوشنر، إلى المغرب والأردن وإسرائيل، سعياً لحشد الدعم لهذه الخطة التي يرتقب أن يكشف عن شقها الاقتصادي في نهاية حزيران في المنامة في غياب الفلسطينيين.

وقالت وسائل إعلام مغربية، إن كوشنر، وصل إلى الرباط، في إطار جولة تشمل أيضاً الأردن وإسرائيل. وذكر موقع "المغربية 360" (مقرب من السلطات) أن كوشنر وصل برفقة المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، والممثل الخاص لشؤون

إيران في الخارجية، براين هوك. ولفت الموقع أن الوفد سيجتمع بعاهل البلاد، الملك محمد السادس، لبحث مشاركة المملكة بـ"ورشة المنامة".

يذكر أن السلطة الفلسطينية أعلنت أنها لن تشارك في هذا المؤتمر، فيما لا تزال الدول المشاركة غير معروفة باستثناء الإمارات والسعودية اللتين أكدتا حضورهما.

وفي وقت سابق، ندد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات، بالمحاولات الهادفة إلى تشجيع "التطبيع الاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين".

وقال عريقات إن "محاولات تعزيز التطبيع الاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو أمر مرفوض. القضية لا تتجلى في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني بل بتعزيز قدرة فلسطين على السيطرة على مواردها ومعابرها وحدودها وتجسيد سيادتها من خلال إنهاء الاحتلال".

كما قرر رجال الأعمال والاقتصاديون الفلسطينيون مقاطعة المؤتمر الاقتصادي في البحرين. وأعلن رئيس المجلس التنسيقي للقطاع الخاص (بال تريد)، عرفات منصور، في مؤتمر صحفي في رام الله، أن المجلس "الذي يضم أكثر من 12 مؤسسة فاعلة في الاقتصاد الفلسطيني قرر عدم المشاركة في مؤتمر المنامة. العديد من رجال الأعمال الفلسطينيين تلقوا دعوات لحضور المؤتمر لكننا قررنا عدم المشاركة".

يأتي ذلك بالتزامن مع حشد واشنطن لورشة البحرين الاقتصادية، حيث عملت الإدارة الأميركية على صياغة "الصفقة" منذ تسلم ترامب الرئاسة مطلع 2017، دون الكشف عن بنودها حتى الآن، ويتردد أنها تقوم على إجبار الفلسطينيين تقديم تنازلات مجحفة لصالح إسرائيل، بما فيها وضع مدينة القدس وحق عودة اللاجئين.

قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إن الإدارة الأميركية تستهدف ازدهار المستوطنات الإسرائيلية وليس الفلسطينيين عبر ورشة عمل ستعقد في البحرين هذا الشهر؛ وقال: "يريدون استبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بالمال

مقابل السلام؛ مشاريع الكهرباء والمياه والمجاري والطرق ستكون مشتركة مع المستوطنات؛ وأضاف: "إنها حقاً ورشة عمل لازدهار المستوطنات". ورفضت السلطة الفلسطينية ورشة عمل ستتظمها الإدارة الأمريكية هذا الشهر في البحرين لبحث الشق الاقتصادي من خطتها المرتقبة المعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن". وفي وقت سابق أعلن بيان بحريني أمريكي مشترك في 19 أيار أن المنامة ستستضيف بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورشة عمل اقتصادية تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار" في المنامة في يومي 25 و 26 حزيران. وتقاطع السلطة الفلسطينية الإدارة الأمريكية على صعيد الاتصالات السياسية منذ إعلان الرئيس دونالد ترامب في السادس من كانون الأول 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها في 14 أيار الماضي.

المصالحة الفلسطينية

قال مصدر مطلع، إن مصر وجهت دعوة لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، لزيارة القاهرة؛ وأشار إلى أن حركة حماس، أعادت الطلب من المخابرات العامة المصرية، لجولة خارجية لرئيس المكتب السياسي للحركة. وأن المخابرات العامة، وعدت الحركة بدراسة الطلب، موجهة بالوقت ذاته دعوة لهنية لزيارة مصر، للتباحث بالطلب، وقضايا أخرى تتعلق بتفاهات التهدة. ولفت إلى أن المخابرات العامة المصرية، مازالت تتحفظ على زيارة هنية لبعض الدول، مشدداً على أنه لم يتم حسم مسألة الجولة وموعدها بعد.

وكانت مصادر صحفية، قالت إن القاهرة وجهت دعوة لحركتي حماس وفتح لزيارة القاهرة، لإحياء ملف المصالحة من جديد. وكشف مسؤول في منظمة التحرير، عن نية مصر استئناف حوارات المصالحة بين الفصائل الفلسطينية قريباً.

وأوضح المصدر أن القاهرة "تعتزم إرسال دعوات لقيادات فصائل فلسطينية لعقد جولة محادثات جديدة قريباً للتوصل إلى المصالحة بناءً على مخرجات الجولة الأخيرة". وأضاف أن الفصائل "معنية بتحقيق تقدم في الحوارات، على أمل توحيد الصف الداخلي لمواجهة صفقة القرن".

وأكد الرئيس المصري أن الجهود المصرية بالتوازي لتحقيق عملية المصالحة الفلسطينية في إطار استراتيجية مصرية لدعم السلطة الفلسطينية ودورها في قطاع غزة، فضلاً عن جهود مصر لتثبيت الهدوء في غزة، والتي تستهدف الحفاظ على أمن واستقرار الشعب الفلسطيني وتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية والاقتصادية بالقطاع".

وقال حزب الشعب الفلسطيني: "إنه لا توجد معلومات، عن دعوات مصرية من أجل حوار وطني حول المصالحة الفلسطينية"، مشيراً إلى أن هناك جهداً مصرية بشكل عام لاستئناف الحوار؛ وأضاف على لسان نائب الأمين العام، نافذ غنيم، أن الجميع لم يؤكد وجود هذه الدعوات، لكن الجهود المصرية بشكل عام تبذل لاستئناف مباحثات المصالحة، لأن اللحظة السياسية الراهنة، تستوجب تجاوز أزمة الانقسام لمواجهة (صفقة القرن).

وأكد نائب الأمين العام لحزب (الشعب)، أنه قبل أن "تطلب من العالم أن يتضامن مع مواقفنا، الأولى من ذلك أن نوحّد أنفسنا ونوجه للعالم خطاباً واحداً". وشدد على أن "الساحة العربية منشغلة بشؤونها الخاصة، وأن القضية الفلسطينية، لم تعد في مركز اهتمام هذه الدول، بالرغم من التعبير عن مركزية القضية الفلسطينية، وأن بعض الدول خالفت ما جاء في مبادرة السلام العربية".

وأضاف: "هناك دولاً تطبّع في العلن، وأخرى تحت الطاولة، وهذا ما يشجع الأمريكان والإسرائيليين على المضي قدماً في صفقتهم، وتستهدف أن توضع إسرائيل في قلب الحالة العربية، وتحويل الصراع نحو إيران".

وتابع القيادي الفلسطيني، أن هذه الظروف هي ما يقلق الفلسطينيين، وأن هذا الموضوع يشكل خطراً حقيقياً، خاصة ونحن في إطار المواجهة، مؤكداً أن الجهد الفلسطيني ينصب في

اتجاهين الأول: "تمتين الموقف الفلسطيني الداخلي، وتأكيد عدم المشاركة في ورشة المناامة، وثانياً على مستوى التحرك العربي، والطلب من الدول العربية ألا تشارك، وبالإضافة إلى بعض الأطراف الدولية المؤثرة".

وفيما يتعلق باجتماع المجلس المركزي المقبل، قال نائب الأمين العام لحزب (الشعب): "إن مواصلة المؤسسات الشرعية الخاصة بمنظمة التحرير تفعيل ذاتها، شيء مهم جداً، خاصة وأن هذه المؤسسات رأس الهرم، وهي من تقرر، لأن منظمة التحرير، هي الممثل الشرعي والوحيد".

وأضاف: "قرارات مهمة من التي أقرت خلال اجتماعات سابقة للمركزي والوطني صار هناك تقدم في تنفيذ بعضها، ولكن ليست بالدرجة الكافية، والبعض الآخر لم يُنفذ"، مشيراً إلى أن اللحظة السياسية، تستوجب منا أن نذهب لإجراءات فعلية على الأرض، لأن اللحظة الحالية، تتطلب موقفاً فلسطينياً حاسماً. وشدد على "أننا يجب أن نكون جاهزين في إيجاد بديل لأي قرار يمكن اتخاذه، وأي إجراء يمكن أن يكون مؤثراً من جميع الأبعاد لحفظ الجبهة الداخلية".

الكنيست تحلّ نفسها: انتخابات جديدة في أيلول

صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على حل الكنيست، تمهيدا للتوجه إلى انتخابات عامة ستجري في 17 أيلول المقبل؛ وأيد 74 عضواً مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة، بينما عارضه 45 عضو كنيست. وفي أعقاب حل الكنيست اتهم رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، أفيغدور ليبرمان، بـ"إجبار الجميع على خوض انتخابات جديدة غير ضرورية، من أجل حساباته الشخصية"، وأضاف: "الجمهور الإسرائيلي قال كلمته منذ أسابيع، أجمعوا على تشكيل حكومة يمينية بقيادتي".

وتابع نتنياهو: "معظم أحزاب اليمين، حظيت بدعم بعد أن تعهدت لناخبها بأنها ستوصي على تكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة، ليبرمان خدع ناخبه. لم تكن لليبرمان أي نية لتقديم

تنازلات، وضع العصا بالدواليب، بحث عن المشكلة تلو الأخرى، الحريديون قدموا تنازلات وكلما قدمنا المزيد من التنازلات على مطالبه افتعل مشكلات أخرى مصطنعة".

وشدد نتنياهو على أنه انتهى من التوصل إلى اتفاقات ائتلافية مع 60 عضو كنيست منذ مدة طويلة، و"كل التقارير التي تحدثت عكس ذلك كانت كاذبة"، وتابع: "ليبرمان يقودنا للمرة الثانية على التوالي لانتخابات غير ضرورية، فقط من دوافع ووازع شخصي"، ولفت إلى أنه سيكشف عن المزيد من التفاصيل حول كواليس المفاوضات التي بدأت منتصف نيسان/ أبريل الماضي وانتهت اليوم إلى الفشل.

وهاجم رئيس قائمة "كاحول لافان"، بيني غانتس، عقب المصادقة على حل الكنيست، نتنياهو والليكود، واعتبر أن الليكود يقود البلاد إلى انتخابات جديدة فقط من أجل ما وصفه بـ"عملية قضائية"، في إشارة إلى محاولة الليكود الالتفاف على الإجراءات القضائية ومنع اتخاذ خطوات عملية تؤدي إلى محاكمة نتنياهو بشبهات فساد.

في حين قال رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان: إننا نتجه لانتخابات جديدة بسبب تعنت الليكود وإصراره على تحويل الدولة لدولة إكراه ديني بالشراكة مع الأحزاب الحريدية، ولن نكون شركاء بحكومة من هذا النوع. الليكود فشل مجددا بتشكيل الحكومة. لم نتوصل لأي اتفاق بأي موضوع.

وفي تصريحات للصحافيين، قال نتنياهو، لحظة وصوله إلى الكنيست، قبل أقل من ساعة على انقضاء مهلة تشكيل الحكومة، عندما سئل حول التقدم في المفاوضات: "للأسف يبدو أننا نتجه لخوض انتخابات جديدة".

وصوت النواب العرب مع حل الكنيست، وأعلن تحالف التجمع والموحدة قبيل بدء جلسة التصويت: "ما يدفعنا للتصويت مع حل الكنيست هي مصالح المجتمع العربي. نظراً للظروف الراهنة، لن نفوت فرصة إسقاط حكومة نتنياهو والذهاب إلى انتخابات جديدة".

وعقب المصادقة على حل الكنيست، أعتبرت كتلة الموحدة والتجمع أن "الكنيست الحالية فيها أكثرية يمينية عنصرية واضحة لصالح نتتياهو وشركائه، وكانت هذه فرصة لحل هذه الكنيست أملا في كنيست أقل عنصرية، وأكثر تمثيلا للعرب".

وأضافت، وفق ما جاء في بيان مقتضب، أن "إجراء الانتخابات سيسمح لنا كقوائم عربية بإعادة ترتيب الأوراق نحو صياغة جديدة للقائمة المشتركة، والعمل على تعزيز التمثيل العربي في الكنيست".

وكانت لجنة برلمانية خاصة بدراسة مشروع قانون "حل الكنيست الـ21"، قد صادقت على مشروع القانون الذي حظي بصادقة الهيئة العامة للكنيست، الإثنين، بالقراءة الأولى. يأتي ذلك في أعقاب فشل نتتياهو بتشكيل ائتلاف حكومي، لعدم قدرته على التوصل لحل وسط للخلاف على قانون التجنيد بين الأحزاب الحريدية من جهة، ووزير الأمن السابق ليبرمان، من جهة أخرى.

وتشكلت الأزمة بسبب إصرار ليبرمان على صيغة مشروع قانون التجنيد التي تلزم طلبة المدارس الدينية بالخدمة العسكرية، الأمر الذي يرفضه بشدة حزبا "يهדות هتوراه" و"شاس" الحريديين. حيث أصر ليبرمان على موقفه، مع تصاعد هجوم حزب الليكود عليه بشكل شخصي واتهامه بأنه يسعى لإسقاط نتتياهو من أجل خلافته في زعامة اليمين الإسرائيلي.

وحاول نتتياهو تجاوز الأزمة عبر التوجه لحزب العمل وعرض عليه ثلاث حقائب وزارية، بالإضافة إلى إعطائه ضمانات بعدم سن قوانين شخصية تتعلق بالحصانة أو الالتفاف على قرارات المحكمة العليا، كما أشار تقرير للقناة 13 إلى أن نتتياهو عرض كذلك على "كاحول لافان"، المنافس الأقوى لليكود في الانتخابات السابقة، خمس حقائب وزارية مقابل الانضمام للحكومة، إلى أن هذه المساعي انتهت بالفشل.

كما حاول تقديم اقتراح للأحزاب الحريدية وليبرمان يتضمن موافقة الأحزاب الحريدية على قانون التجنيد، والمصادقة عليه بصيغته الحالية (التي تلبى مطالب ليبرمان)، وأن يتم

التوصل إلى صيغة توافقية قبل عرضه على القراءتين الثانية والثالثة، أو العودة إلى قانون التجنيد الإلزامي الأصلي، دون الفقرة التي تتعلق بإعفاءات للحريديين.

وفي وقت لاحق، أعلن "يسرائيل بيتينو" رفضه لعرض نتنياهو، الذي يتضمن عرض القانون مجدداً على الهيئة العامة الكنيست لقراءة أولى، علماً بأنه تمت المصادقة على القانون بالقراءة الأولى بالفعل. وقال الحزب في بيان مقتضب: "عرضنا لا يزال قائماً".

في حين أعلنت حزب "شاس" الحريدي، أن رئيس الحزب، الوزير أرييه درعي، تلقى تفويضاً من المرجعيات الدينية للحزب للموافقة على اقتراح نتنياهو لمنع إجراء انتخابات جديدة، على ضوء النتائج الإيجابية التي حققها الحزب في الانتخابات (8 مقاعد برلمانية).

كما أعلن "ديغل هتوراه" من قائمة "يهودت هتوراه" أنه يوافق على اقتراح نتنياهو، فيما تشير التقديرات أن يعلن "أغودات يسرائيل"، المركب الآخر لـ"يهودت هتوراه"، عن قبوله العرض، لعدم رغبته بخوض الانتخابات مجدداً، أو العودة إلى العمل بموجب قانون التجنيد الإلزامي.

يذكر أن ريفلين كلف نتنياهو في 17 نيسان الماضي بتشكيل حكومة جديدة، وفشل نتنياهو خلال المهلة المحددة (28 يوماً) في تشكيل الحكومة، ما دفع ريفلين إلى منحه 14 يوماً إضافية كمهلة أخيرة للقيام بالمهمة.

عدم قدرة "إسرائيل" على تحقيق انتصار..

اعتبرت أوساط إعلامية وخبراء عسكريون إسرائيليون، أن "إسرائيل" لم تعد قادرة على إعادة الانتصارات التي حققتها في حرب حزيران 1967، في ظل الظروف الحالية". جاء ذلك ضمن برنامج إذاعي على إذاعة FM 103 للإعلاميين أريئيل سيغال وروعي عيدان، اللذين أجريا لقاء مطولاً مع الخبير العسكري المخضرم رون بن يشاي، بعد أن فجر قنبلة في مقاله الأخير حول عدم قدرة "إسرائيل" على تحقيق الانتصار في المعركة القادمة.

قال الإذاعيون في حوارهم إن "الجيش يستطيع القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه، لكننا لن ننتصر في المواجهة القادمة، لأن تحقيق الانتصار يتطلب من إسرائيل الدولة أن تفعل العديد من الإجراءات التي توضح للطرف الآخر: حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله وإيران، أنهم لم ينتصروا عليها، وعليهم استخلاص الدروس والعبر".

وأضاف أن "تحقيق الانتصار يستوجب من إسرائيل أن توضح للعالم ودول الشرق الأوسط أنه لا يمكن هزيمتها، أو الانتصار عليها، سواء بحرب الاستنزاف أو حرب الاحتلال، وقد شكلت حرب لبنان الثانية 2006 مثالا حيا على ذلك، بعدم قدرة حزب الله على إطلاق النار على إسرائيل، وفي حال فكر بذلك، فإن الإيرانيين سيمنعونه، رغم أن تلك الحرب انتهت مع قناعة سائدة في العالم العربي وخارجه بأن الحزب خرج منتصرا منها".

وتابع الخبراء المذكورون إن "الإشكالية الجديدة التي تواجه الجيش الإسرائيلي في ذهابه لخوض حروب جديدة، حالة الخوف من فقدان الجنود في ساحة المعركة. المسألة لا تتعلق برفض مقتل الجنود، أو خطفهم، وهم في مهمة الدفاع عن الجبهة الداخلية، وإنما النظر إلى ذلك باعتباره كارثة، محذور أن تحصل، وهذا يتم التعبير عنه بعدة طرق".

وضربوا على ذلك مثالا "بما حصل في حرب غزة الأخيرة 2014، حين قتل وأصيب عدة جنود في هجوم استهدف ناقلة جند بقذيفة آر بي جي على حدود غزة الشرقية، هذا أمر طبيعي أن يحصل في الحروب والمواجهات العسكرية، لكن في إسرائيل أطلق عليها وصف "كارثة ناقلة الجند"، وقد نجمت عن خطأ عملياتي وثرعات قيادية وتنفيذية في الميدان، وفي النهاية تبين أننا لم نكن بحاجة الدخول في عمق غزة".

وأشاروا إلى أن "إشكالا آخر يعيق تحقيق إسرائيل للانتصار يتمثل بأن عائلات الجنود القتلى أو المختطفين باتت تؤثر في اتخاذ قرارات الجيش وتوجهات الدولة، ولعل نموذج الجندي الأسير لدى حماس غلعاد شاليط عبر عن ذلك، بما مس بصورة خطيرة بأمن الدولة، بعيدا عن إطلاق أوصاف أكثر قسوة".

الخبراء الإسرائيليون ختموا برنامجهم الإذاعي بالقول إن "ظهور عائلات القتلى والمخطوفين الإسرائيليين على شاشات التلفزة، ومرافقة الأمين العام للأمم المتحدة وحضور منتديات دولية، تنتظر إليه حماس كانتصار عملي، ونجاح على قدرتها بفرض موضوع الجنود الأسرى على أجندة الدولة، كل اجتماع وفعالية لعائلة الجنود المخطوفين تمنح حماس الفرصة لرفع الثمن الذي تطالبه لإنهاء هذا الملف".

كوشنير يكشف لماذا قطعت أمريكا الأموال عن السلطة الفلسطينية؟

اعتبر جاريد كوشنر، صهر ومستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أن الفلسطينيين يستحقون (تقرير المصير) ولكنه لم يصل إلى حد تأييد إقامة دولة فلسطينية، وادعى عدم تأكده من قدرتهم على حكم أنفسهم، فيما رأى ترامب أن حالة فوضى تسود إسرائيل بعد الفشل بتشكيل حكومة.

وأكد مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، أن قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، كان إجراءً عقابياً؛ وكشف المستشار الأميركي، أن قطع المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، كان عقاباً لها على مواقفها، وقطعها للعلاقات مع الإدارة الأمريكية. وكوشنر هو أحد مصممي خطة البيت الأبيض، المعروفة باسم (صفقة القرن)، التي لم يكشفها بعد للسلام في الشرق الأوسط. وعندما سئل كوشنر عما إذا كان يمكن للفلسطينيين توقع التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، قال: إن هذا سيكون "طموحاً عالياً".

وقاطعت القيادة الفلسطينية (صفقة القرن) وعلى الرغم من قيام كوشنر بإعداد هذه الخطة منذ عامين، تحت ستار من السرية يرى الفلسطينيون وبعض المسؤولين العرب أنها منحازة بشدة لصالح إسرائيل، وتحرم الفلسطينيين من إقامة دولة لهم.

وتفادي كوشنر مرة أخرى القول صراحة ما إذا كانت الخطة ستضمن حلاً يقوم على وجود دولتين، الذي يمثل أساس السياسة الأميركية منذ عشرات السنين، ويدعو لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون عاصمتها القدس الشرقية.

وقال كوشنير: "أعتقد أنه يجب أن يحصلوا على حق تقرير المصير، سأترك التفاصيل إلى حين نُعلن الخطة الفعلية"

وقالت السلطة الفلسطينية: إنها لن تحضر مؤتمراً للاستثمار يعقد في البحرين أواخر حزيران/ يونيو الحالي برعاية الولايات المتحدة، حيث من المتوقع كشف النقاب عن الجزء الاقتصادي من المبادرة.

وأُتسم المسؤولون الأميركيون بالغموض بشأن موعد طرح مقترحات حل القضايا السياسية الشائكة، التي تمثل لب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولكن الخبراء يتشككون في فرص نجاح إدارة ترامب.

وسُئل كوشنر عما إذا كان يعتقد أن بإمكان الفلسطينيين أن يحكموا أنفسهم دون تدخل إسرائيلي فقال: "هذا سؤال جيد جداً، هذا أمر علينا أن ننتظر لنراه؛ الأمل أن يصبحوا قادرين، بمرور الوقت، على الحكم".

وتشير توقعات إلى أن كشف تفاصيل (صفقة القرن) سيتأجل في أعقاب الأزمة السياسية في إسرائيل، وفشل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بتشكيل حكومة، حيث تم إثر ذلك حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات عامة أخرى، ستجري في 17 أيلول المقبل.

وتطرق ترامب قبيل سفره إلى بريطانيا، إلى الأزمة السياسية الإسرائيلية، وقال إن "بيبي (نتنياهو) انتخب والآن عليهم أن يعودوا إلى هذه العملية مرة أخرى، لسنا سعداء بذلك"، مضيفاً: "إن حالة فوضى عارمة تسود إسرائيل".

حراك بالضفة ضد الفساد بالسلطة

كثر الحديث مؤخراً عن وثائق مسربة تثبت تهماً بالفساد موجهة لوزراء الحكومة الفلسطينية الأخيرة برئاسة الدكتور رامي الحمد الله، ووسط انتشارها عبر وسائل التواصل

الاجتماعي أطلق عدد من النشطاء والحقوقيين الفلسطينيين حملة ضد مظاهر الفساد، التي يقولون إنها باتت واضحة في ظل ما تم الحديث عنه.

ويتحدث القائمون على هذا الحراك عن أسباب أخرى لإطلاقه مثل ضعف الاهتمام بالقضايا الوطنية الفلسطينية، والذي يأتي في ظل تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لكل مناحي الحياة وخاصة في القدس المحتلة.

ويقول المحامي والناشط الحقوقي فريد الأطرش إنه تمت مؤخرا إثارة قضايا فساد تبينت على الحكومة السابقة مثل قضية زيادة رواتب الوزراء وقضية فساد أخرى تتعلق بالسكن، وبناء على ذلك جاءت المطالبة الشعبية الفلسطينية بمحاسبة الفاسدين.

ويوضح الأطرش بأن الحراك السلمي الذي بدأه النشطاء للمطالبة بمحاسبة الفاسدين لم يرَ النور بعد في شوارع الضفة بل اقتصر على منصات التواصل الاجتماعي، في حين بدأت تنتشر دعوات لنقل هذه المطالبات إلى الحراك الشعبي بشكل مشابه للحراك الرفض لقانون الضمان الاجتماعي. ويضيف: "للأسف تفاجأنا بأن الأجهزة الأمنية قامت بتوقيف أحد المطالبين بمكافحة الفساد بعد نشره الوثائق التي تظهر ذلك؛ بدلا من أن يتم استدعاء الفاسدين والتحقيق معهم تلبية لمطالب الحراك الشعبي".

وحول إمكانية تحقيق مطالب الحراك قال الأطرش إن هناك أملا بوجود تحقيقات جدية في قضايا الفساد لأنها لا تسقط بالتقادم، وأن المطالبات لن تتوقف بأن تكون هناك محاسبة حقيقية للفاسدين وهذا هو حق كل مواطن فلسطيني، على حد قوله. وتابع: "المطالبات ما زالت في إطار الحراك الشعبي ولكن بعض النشطاء توجهوا بشكل فردي إلى هيئة مكافحة الفساد التي تابعت بعض القضايا".

القضايا الوطنية

الناشط الفلسطيني والأسير المحرر، سائد أبو البها، كان واحدا من أوائل مطلقي هذه الحملة داعيا للنزول إلى الشوارع ورفع العلم الفلسطيني فقط في إشارة إلى عدم تبعية الحراك

لأي فصيل فلسطيني، ولكنه بعد أيام من إطلاق الحملة تم توقيفه من قبل جهاز المخابرات التابع للسلطة وحتى لحظة كتابة التقرير.

وكان أبو البها تحدث قبل اعتقاله حول هذا الحراك قائلاً إنه يأتي في بصورة أساسية بهدف إسقاط الفساد والفاستين وإعادة الاعتبار للقضايا الوطنية، وأن الحراك يشكل كافة قطاعات الشعب ليس في الضفة فقط بل في كل أماكن وجود الفلسطينيين.

وأوضح بأن ضعف الاهتمام بالقضايا الوطنية الكبرى كان العامل الأبرز للبدء في الحراك في ظل ما يتم الحديث عنه من إعلان لصفقة القرن قريباً والتي ستهمضم الحق الفلسطيني، مبيناً بأن هذا الحراك جاء بعد ركود رسمي فصائلي وشعبي ومواقف لم تصل إلى مستوى الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والتي تطال كل مواطن فلسطيني أينما وجد.

أما فيما يتعلق بملفات الفساد فأشار أبو البها إلى أنها انتشرت بشكل كبير على الصعيد السياسي والاجتماعية والاقتصادية وبانت تمس كل مواطن في ظل غياب العدالة الاجتماعية وهدر المال العام، مبيناً بأن أولى خطوات الحراك تتمثل في منصات التواصل الاجتماعي والمنابر الإعلامية ثم يتم التنسيق مع كافة القطاعات للنزول إلى الشوارع والبيادين الرئيسية. وأضاف: "الهدف ليس محاسبة الفاسدين لأن هذا من اختصاص مؤسسات بعينها، وإنما الهدف هو تهميشهم وإبعادهم عن التحكم بالقرار الفلسطيني كي يتسنى للشعب الاهتمام بقضاياها الوطنية والحفاظ على الثوابت".

الزعمون: الأيام المقبلة عصيبة

أكد رئيس المجلس الوطني، سليم الزعنون، أن الأيام المقبلة عصيبة، والفلسطينيون بحاجة إلى الالتفاف حول بعضهم؛ وأضاف: "نحن في المجلس الوطني الفلسطيني في مقره بعمان، نتابع الأحداث أولاً بأول، وندرك أن الأيام المقبلة عصيبة، ونحتاج فيها للتآزر والالتفاف حول بعضنا البعض، سواءً في المجلس الوطني أو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير".

وحول عقد المجلس المركزي الفلسطيني، أشار الزعنون إلى أننا "نحن نعدّ ونحضر لكي نعقدّه في الوقت المناسب، وهذا الوقت يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار ما يحصل آخر هذا الشهر من تأمر على الشعب الفلسطيني، ومن قوى الشر، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب". وقال: "لن نتراجع عن مواقفنا ونأمل من الدول العربية التي أعطت موافقة مبدئية للمشاركة في (مؤتمر البحرين) أن تتراجع عن هذا الأمر، وتقف مع الجانب الفلسطيني". وأضاف الزعنون: "نحن أرسلنا كتباً متعددة لعدد من البرلمانات لتكون إلى جانبنا حول مؤتمر البحرين، وسيكون هناك تحرك من جهة المجلس الوطني في عمان، إذ إننا في الوقت المناسب سنعلن عن اجتماع المجلس الوطني في عمان، ليقفوا وقفة واحدة ضد التأمّر، الذي يمارسه ترامب والسفير الأمريكي في إسرائيل".

وشدد الزعنون على أن اجتماعاً قريباً سيعقد لأعضاء المجلس الوطني المتواجدين في عمان، ومن السهل أن يجتمعوا، لأن عددهم 55 عضواً، لاتخاذ المواقف اللازمة.

"العليا" تصادق على بيع عقارات للكنيسة الأرثوذكسية لجمعية استيطانية

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية، التماساً تقدمت به الكنيسة الأرثوذكسية، وصادقت على بيع ثلاثة عقارات للكنيسة في البلدة العتيقة في القدس المحتلة لجمعية "عطيريت كوهانيم" الاستيطانية. ويأتي هذا الرفض لينهي صراعاً قضائياً استمر نحو 14 عاماً بشأن بيع ممتلكات الكنيسة، بما يعتبر مكسباً للجمعية الاستيطانية التي تعزز مكانتها في "حارة النصارى" في البلدة العتيقة.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مصدر في البطريركية قوله إنها تلقت في الأيام الأخيرة شهادات جديدة عن الفساد في عملية بيع الأملاك، وأن الكنيسة تنوي العمل على إلغاء القرار. ومن اللافت، أن محامي البطريركية تنازلوا عن الادعاءات بشأن الرشوة والفساد في أساس الصفقة، كما تنازلوا عن ادعاءات عدم صلاحية التوقيع على الصفقة، كما لم يتم

عرض وثائق على المحكمة تشير إلى أن الجمعية الاستيطانية كانت قد عرضت 9 أضعاف المبلغ الذي تم دفعه فعلا.

يشار إلى أن فلسطينيين يسكنون هذه المباني ويعتبرون "مستأجرين محميين"، ومن المتوقع أن تبدأ الجمعية الاستيطانية "عطيريت كوهانيم" بإجراءات قضائية لإخلائهم منها.

وكانت القضية قد بدأت في العام 2005، حيث نشرت صحيفة "معاريف" في حينه، عن بيع المباني الثلاثة، فندق "بترا" الذي يتألف من 4 طوابق، وفندق "إمبريال" قرب باب الخليل في مدخل البلدة العتيقة والذي يتألف من طابقين كبيرين، ومبنى آخر هو "بيت المعظمية" في شارع المعظمية في الحي الإسلامي في المدينة.

وكانت المحكمة المركزية قد رفضت، العام الماضي، ادعاءات البطريركية، وصادقت القاضية غيلا شتاينتس على الصفقة. وفي أعقاب ذلك قدمت البطريركية التماسا إلى المحكمة العليا على القرار.

وبحسب صحيفة "هآرتس"، فإن محامو الكنيسة قد تراجعوا خلال المداولات عن ادعاءات الرشوة والفساد وعدم وجود صلاحية للتوقيع على الصفقة. وبالنتيجة رفضت المحكمة الالتماس وصادقت إلى نقل ملكية العقارات إلى "عطيريت كوهانيم".

ورغم أن القضاة أكدوا ادعاء البطريركية أن باباديموس حصل على مبلغ 35 ألف دولار من "عطيريت كوهانيم"، إلا أنهم توصلوا إلى نتيجة أن "البطريركية لم تتمكن من إثبات أن أساس الصفقة فاسد".

ولم تتطرق المحكمة أيضا إلى قيمة المباني، حيث أن فندق "بترا"، الذي يحتوي على عشرات الغرف قد تم شراؤه بمبلغ 500 ألف دولار فقط، علما أن صحيفة "هآرتس" كانت قد نشرت، قبل سنة ونصف، أنه بحسب الصفقة فإن "عطيريت كوهانيم" وافقت على دفع مبلغ أكبر بكثير يزيد بـ 9 أضعاف المبلغ، بيد أن البطريركية لم تعرض هذه الوثائق على المحكمة.

مخطط استيطاني جديد في نابلس

كشف مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة، غسان دغلس، عن مخطط الاحتلال لشق الطريق الالتفافي الأمني من أراضي قرיתי دير الحطب وعزموط شرق نابلس، بأنه لن يقتصر على الإستيلاء على 20 دونم وإنما مصادرة نحو 400 دونم لصالح هذا الطريق الخطير جدا. وحذر دغلس من أنه إذا ما تم شق هذا الطريق الأمني لصالح مستوطنة "ألون موريه" سيُحرم المواطنون من دخول أراضيهم، مشيرا إلى أنه سيكون اليوم إعلان في قرיתי عزموط ودير الحطب لأصحاب الاراضي ليتم مراجعتها غدا الثلاثاء على الفور من أجل تقديم الاعتراضات القانونية.

وأوضح مسؤول ملف الاستيطان في الضفة غسان دغلس أنه وفق المخططات الاسرائيلية والتي ستركز على الطرق الالتفافية الامنية للمستوطنين وتأهيلها سيتم تطبيق هذه الطرق وستشكل حوالي 7 % من مساحة الضفة الغربية عدا عن المساحة الامنية للمستوطنات التي تقدر بنحو 10 % إلى جانب مساحة المخططات الهيكلية المقررة لفرض أمر واقع على الأرض.

وأشار دغلس إلى أن تنفيذ هذا الطريق سيمنع أصحاب الأراضي من الاقتراب منها نهائيا وستحوي على ابراج عسكرية واسلاك شائكة والدخول إليها يتم فقط من خلال التنسيق ليوم واحد في السنة، مشددا على أن هذه الاجراءات الاحتلالية مرفوضة والتصدي لها يكون من خلال تصعيد المقاومة الشعبية وصمود الأهالي.

الاحتلال انتهك ودنس "الأقصى" أكثر من 30 مرة خلال أيار الماضي

قالت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، في تقريرها الشهري، إن سلطات الاحتلال صعّدت من اجراءاتها وتدابيرها التعسفية في المسجد الأقصى المبارك خلال شهر أيار الماضي؛ وأشار التقرير الى حصار الاحتلال للمسجد المبارك، والى الاجراءات الأمنية المشددة على الحواجز المؤدية اليه، والتواجد لعناصره الشرطية بكثافة على بواباته، ناهيك عن سياسة

تحديد الأعمار ومزاجية الاحتلال بمن يسمح له بالدخول والوصول إليه في شهر رمضان المبارك.

وقال وكيل وزارة الأوقاف حسام أبو الرب، إن الاحتلال دنس وانتهك المسجد الأقصى أكثر من 30 مرة، ومنع رفع الأذان في المسجد الإبراهيمي 42 وقتاً، وأن مجمل الاعتداءات على المسجدين "الأقصى" و"الإبراهيمي" وعلى باقي المساجد، وعلى الحراس، والإبعادات، والاعتداءات على المقابر، بلغت في مجملها أكثر من 90 اعتداء.

كما شهد شهر أيار الماضي جملة من الاعتداءات وحالات الطرد طالت المعتكفين داخل الأقصى، وتدنيسه واقتحامه من قبل سوانب المستوطنين وجنود وشرطة الاحتلال.

ورصد التقرير قيام رئيس وزراء الاحتلال نتنياهو بتدنيس باحة حائط البراق وتأديته طقوساً تلمودية في المكان وسط حراسات واجراءات أمنية مشددة، وقيام المتطرف غليك على رأس مجموعة من غلاة التطرف باقتحام المسجد الأقصى وسط تلقيهم شروحات تلمودية.

وواصل الاحتلال تحريضه على المسجد الأقصى ورواده، وسط دعوات لمزيد من الاقتحامات حتى في العشر الأواخر من رمضان، كما تفوه المتطرف أساف فريد المتحدث باسم ما تسمى (اتحاد منظمات المعبد) قائلاً "بدأت العشر الأواخر من رمضان وجبل المعبد لا يزال مفتوحاً لليهود، وتم الحج إلى هناك أمس بسهولة، نأمل أن يظل كذلك حتى يوم القدس"، وعادة ما تقوم شرطة الاحتلال بإغلاق باب المغاربة أمام اقتحامات المستوطنين في العشر الأواخر من رمضان، لكنها وللأسفة الثالثة على التوالي تسمح للمستوطنين باقتحامه خلال الأيام الأخيرة من الشهر الفضيل.

كما حاصرت قوات خاصة من شرطة الاحتلال المسجد القبلي عقب اقتحام المستوطنين لساحات المسجد الأقصى، ما أدى لحدوث توتر في صفوف المعتكفين داخل المسجد، وشرعت مخابرات الاحتلال بتصوير المنطقة. وأضاعت بلدية الاحتلال، علمي الكيان الإسرائيلي وأمريكا على مقاطع من سور القدس التاريخي؛ احتفالاً بمرور عام على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وشملت الاضاعة منطقة السور من جهة باب الخليل.

إلى ذلك قامت مجموعة من عصابات المستوطنين بالاعتداء على بوابة مسجد الشيخ مكّي، وكسرت وخربت قفل المسجد، وهو الاعتداء الرابع من نوعه على نفس المسجد خلال فترة قصيرة.

وفي الخليل واصل الاحتلال منعه لرفع الأذان في المسجد الإبراهيمي بواقع 42 وقتاً، واعتدى على غرفة العنبر، ووضع اعلاماً احتلالية على جدار الإبراهيمي، وأشعلوا الشموع بجواره من الجهة الشرقية ما نتج عنه تشوه بالجدار، ودخول الدخان لجميع أروقة المسجد. وفي بيت لحم، اقتحم مستوطنون بحماية قوات الاحتلال منطقة برك سليمان وأدوا طقوساً تلمودية، حيث تتعرض المنطقة لاقتحامات متكررة من قبل المستوطنين.

الفلسطينيون في العالم قرابة 15 مليون نسمة 70 % منهم لاجئين

أصدرت دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس، في (28-5) إحصائية حول تعداد الفلسطينيين في العالم؛ خلصت فيها بأن أعداد الفلسطينيين تتراوح بين (13 إلى 15) مليون نسمة؛ واستندت منهجية إعداد التقرير الإحصائي لأعداد الفلسطينيين على عدد من المصادر المتنوعة؛ منها (المركز الفلسطيني للإحصاء - "الأونروا" - مواقع الجاليات الفلسطينية في الدول المختلفة - مراكز أبحاث فلسطينية). مع الأخذ في الاعتبار بأنه لن يكون من السهل حصر الأعداد المكررة (الفلسطينيون الذين تم احتسابهم في أكثر من دولة جراء التنقلات).

10.5 مليون لاجئ فلسطيني في العالم يمثلون 70% من تعداد الفلسطينيين

وفيما يخص تعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم أكد رئيس الدائرة د. عصام عدوان بأن أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى "الأونروا" ٦ مليون لاجئ؛ لكن هذا الرقم لا يمثل كل اللاجئين الفلسطينيين، فهناك لاجئين غير مسجلين. وهناك لاجئين بين حربي عام (48-67) وهناك المبعدين، وفاقدى بطاقات الهوية وهم أيضاً لاجئون، وهناك من خرجوا من فلسطين قبل عام ٤٨ ولم يتمكنوا من العودة بسبب الحرب، فهم لاجئون وعليه فمن الطبيعي

أن يصل تعداد اللاجئين الفلسطينيين اليوم أكثر من ١٠.٥ مليوناً يمثلون حوالي ٧٠٪ من تعداد الشعب الفلسطيني.

البحرية الإسرائيلية تقتاد سفينة إلى حيفا بعد احتجاج أفراد

سيطرت البحرية الإسرائيلية، على سفينة تجارية انطلقت من تركيا، واقتادتها إلى ميناء حيفا، بعد اعتقال راكب تركي مجهول الهوية، احتجز أفراداً من الطاقم في إحدى غرف السفينة، وهدد بإحراقها. وبدأت الحادثة مع إطلاق طاقم السفينة نداءات استغاثة عبر استخدام نظام "سيلور" الفضائي، التي تستخدمه السفن في عرض البحر.

وبحسب وسائل إعلام إسرائيلية فإن المشتبه به بدأ في المشاغبة على متن السفينة، وبتحطيم بعض الموجودات على السفينة، ولاحقاً قاما باحتجاز طاقم السفينة، والتهديد بحرقها. وذكرت الشرطة الإسرائيلي في بيان صدر عنها أنه "تم فتح تحقيق للاشتباه في تسلل راكب مجهول إلى سفينة قبالة ساحل حيفا والتسبب في أضرار للسفينة". وأوضحت أن "الشرطة البحرية اعتقلت شخصاً أجنبياً للاشتباه بمحاولة التسلل إلى إسرائيل مستخدماً السفينة". وأضافت أن "المشتبه به اقتيد لاستجوابه في مركز شرطة حيفا".

وقال المتحدث باسم الجيش إنه تلقى بلاغاً حول إحراق السفينة من قبل جهات غير معروفة، قبل أن تسيطر عليه لاحقاً البحرية الإسرائيلية. ولم تحدد الشرطة الإسرائيلية إن كانت السفينة خاصة أو تجارية عادية، ولم تذكر عدد الركاب من غير المشتبه بهم، وإن كانت قادمة إلى البلاد، واكتفت بالقول إنها "انطلقت من تركيا". ولم يُعلم حتى اللحظة إذا ما كان الشخص الذي حاول السيطرة على السفينة وهدد بإحراقها، قد صعد على متنها خلال تواجدها في الموانئ التركية، أم أنه تسلل إليها لاحقاً.

هذا وطلب القنصل التركي لدى إسرائيل زيارة المواطن التركي المحتجز بشبهة إضرار النار في سفينة الشحن التي كانت ترسو قبالة ميناء حيفا، والتي يشتبه أنه استقلها متسللاً. وحصل القنصل على موافقة جهات التحقيق الإسرائيلية.

ولفت الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أنه خلال سيطرة خفر السواحل وقوات البحرية على السفينة، كانت وزارة الخارجية الإسرائيلية على اتصال مع السلطات تركيا التي طلبت التأكد إذا ما كانت هناك أية خسائر أو إصابات تركية".

يذكر أنه في نداء الاستغاثة الذي أطلقته السفينة، جاء أن هناك تهديداً بحرق السفينة، التي تتبع شركة MSC الإيطالية الضخمة. وانطلقت السفينة الإيطالية، التي تحمل علم بنما، من ميناء مرسين جنوبي تركيا. وبحسب وسائل إعلام إسرائيلية، فإن الرقابة العسكرية تفرض حظراً على نشر بعض تفاصيل العملية.

السلطة الفلسطينية تهدد بتقديم شكوى ضد فريدمان لدى الجناية الدولية

أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أنها تدرس تقديم شكوى ضد سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، ديفيد فريدمان، لدى المحكمة الجنائية الدولية، "لخطورته على السلم والأمن في المنطقة"، فيما اعتبرت الحكومة الفلسطينية أن تصريحات فريدمان، الذي شدد على ما ادعى أنه "حق" إسرائيل في ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، تعكس حجم هيمنة "غلاة المتطرفين" على السياسة الخارجية الأميركية.

وأدانت الخارجية الفلسطينية في بيان صدر عنها اليوم، الأحد، تصريحات ومواقف فريدمان، وقالت "إنها ستدرس إن كان كلامه العنصري يرتقي لدرجة تقديم شكوى ضده لدى المحكمة الجنائية الدولية لما يرتكبه من تصريحات وأفعال.. وهو ما يدل على خطورته على السلم والأمن في المنطقة".

واعتبرت الوزارة تلك التصريحات تمثل "امتدادا لسياسة الإدارة الأميركية المنحازة بشكل كامل للاحتلال وسياساته الاستعمارية التوسعية"، وتساءلت الخارجية الفلسطينية في بيانها: "بأي منطق يعتقد فريدمان أن من حق إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية لها، لكن ليس كل الضفة؟ وعلى ماذا اعتمد في قناعته تلك؟".

وأضافت أن "حديث المستوطن فريدمان يفضح حقيقته، ويفضح حقيقة أفكاره وأفكاره أقرانه من عصابة المستوطنين بلباس أميركي رسمي".

الحكومة الفلسطينية تدين تصريحات فريدمان

وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية في رام الله، إبراهيم ملحم، في تصريح صحافي صدر عنه مساء أمس السبت، إن تصريحات فريدمان "تعكس حجم الفضيحة للدولة العظمى التي ترهن سياستها الخارجية بأيدي غلاة المتطرفين أمثال كوشنر وغرينبلات وفريدمان". ووصف ملحم فريدمان بأنه "سفير الاستيطان"، معتبرا أن تصريحاته "خارجة عن الشرعية الدولية".

وعقب مسؤول أميركي رفيع على تصريحات السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، حول ضمن مناطق من الضفة الغربية لإسرائيل، وقال: "موقف الإدارة (الأميركية) حيال المستوطنات لم يتغير"، مضيفاً أن "إسرائيل لم تطرح أي خطة لضم أحادي الجانب لأي جزء من الضفة الغربية كما أننا لم نبحث في ذلك وهو ليس مطروحا".

وأثار تصريح فريدمان لصحيفة "نيويورك تايمز" غضبا فلسطينيا واسعا للغاية، في الوقت الذي تسعى فيه إدارة دونالد ترامب إلى طرح "صفقة القرن"، بشقها الاقتصادي في مؤتمر في البحرين، الشهر الحالي. وعلّق القيادي الفلسطيني، صائب عريقات، على مزاعم فريدمان بالقول إن "رؤيتهم تستند إلى حق إسرائيل في ضم الأراضي المحتلة. وهذه جريمة حرب وفقا للقانون الدولي".

وإدعى السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، أن إسرائيل تملك "الحق" في ضم جزء من الضفة الغربية المحتلة إليها.

وقال فريدمان إنه "في ظل ظروف معينة، أعتقد أن إسرائيل تملك الحق في المحافظة على جزء من، لكن على الأغلب ليس كل، الضفة الغربية".

يذكر في هذا السياق أن فريدمان، وهو يهودي أميركي داعم للاستيطان، كان قد صرح في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الإسرائيلي "كان" في أيلول الماضي، أن مصطلح "حل الدولتين إشكالي"، كما عبر عن الانحياز المطلق لصالح ما أسماه "أمن إسرائيل". وعلى صلة، تجدر الإشارة إلى تصريحات فريدمان تتناغم تماما مع تصريحات بنيامين نتنياهو، قبل الانتخابات، والتي جاء فيها أنه "يتطلع إلى ضم وفرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية بعد الانتخابات". وقال في حينه إنه بعد الاعتراف الأميركي بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، تجري مناقشات أيضا حول ضم الضفة الغربية. وقال أيضا "أنا لن أقسم القدس ولن اقتلع أي مستوطنة، وسأهتم بأن نسيطر على منطقة غربي (نهر) الأردن. هل سننتقل للمرحلة القادمة؟ الإجابة نعم. سوف أفرض السيادة، ولكنني لا أميز بين الكتل الاستيطانية وبين النقاط الاستيطانية المعزولة. كل نقطة استيطانية كهذه هي إسرائيلية وهي من مسؤوليتنا كحكومة إسرائيلية".

رفض فلسطيني لتصريحات فريدمان

وأكدت الحكومة الفلسطينية، أن تصريحات فريدمان تؤكد أنه "سفير للاستيطان". ونقلت وكالة "وفا" عن المتحدث باسم الحكومة، إبراهيم ملحم، قوله إن تصريحات فريدمان "خارجة عن الشرعية الدولية، ومتماهية مع السياسات الإسرائيلية، لمواصلة العدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه التي أقرتها الشرعية الدولية".

وأضاف ملحم أن تصريحات فريدمان "تعكس حجم الارتهان الأميركي لنوازع الغطرسة، وشهوة التوسع الإسرائيلية، وتعكس حجم الفضيحة للدولة العظمى التي ترهن سياستها الخارجية بأيدي مجموعة من أولئك الذين لم يبلغوا بعد سنّ الرشد السياسي".

أدانت حركة فتح تصريحات فريدمان، وتساءلت في بيان "إذا ما كانت هذه المواقف تمثل الموقف الأميركي الرسمي أم موقف غلاة المستوطنين في إسرائيل". وأشارت إلى أن الولايات المتحدة "هي من وضع مرجعيات مؤتمر مدريد للسلام، انطلاقا من قراري مجلس

الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتي هي ذاتها مرجعيات اتفاقيات أوسلو، وكانت واشنطن ترعى لعقود عملية السلام على أساسها".

وحول زعم فريدمان "بعدم الحاجة لإنشاء دولة فاشلة"، أشارت فتح إلى "الإجماع الدولي على أهلية الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبالمقابل لم نسمع كلمة من فريدمان عن فساد رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو".

وحذرت فتح من "مخاطر مثل هذه التصريحات على أمن واستقرار المنطقة، فهي نصف كامل لعملية السلام وللجهود التي بذلها واستثمر بها العالم بما في ذلك الولايات المتحدة... ومحاولة القفز عن القانون الدولي ومرجعيات عملية السلام هي محاولات بائسة لن تجلب السلام والأمن لأحد".

ودعت فتح المجتمع الدولي "لتحمل مسؤولياته في حفظ واحترام القانون الدولي"، وقالت إن "الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية الشرعية، لن تقبل بأي حل أو صفقة لا تلبي الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ولا تقود لمبدأ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وأي حل آخر لن يجلب الأمن والاستقرار للمنطقة والعالم".

هروب المستوطنين من "غلاف غزة"

في خطوة مفاجئة هرب عددٌ من المستوطنين من المستوطنات المحاذية لقطاع غزة بشكل كامل، لأسباب متعددة أولها عدم قدرة الجيش على توفير الحماية الأمنية لهم بسبب استمرار المقاومة الفلسطينية من تطور أدائها وأساليبها، إضافة إلى عدم توفير الرفاهية للمستوطنين. وهروب المستوطنين يدل على إيجابية استخدام الفصائل الفلسطينية لوسائل وأدوات المقاومة المسلحة والسلمية والشعبية المتمثلة بمسيرات العودة وكسر الحصار. ويحمل دلالات خطيرة داخل كيان الاحتلال بعدم قدرة الجيش في حماية مستوطنيه مما يؤثر على معنوياتهم بشكل سلبي، إضافة إلى أن هروب المستوطنين يُسجل انجازاً استراتيجياً مهماً للمقاومة.

وكان التلفزيون الاسرائيلي قال: "إن عدد من المستوطنين في غلاف غزة هربوا من المكان نتيجة لاستمرار حالة التوتر بين القطاع وإسرائيل".

وفقاً للتقرير الذي نشره التلفزيون ، فإن "ما لا يقل عن 10 أسر للمستوطنين تعيش في مستوطنات غلاف قطاع غزة هربت من المنطقة خلال الايام الماضية وهذه أرقام هائلة، وهناك خوف من أن المزيد من المستوطنين ستحذو حذوها وتغادر المنطقة". وهروب المستوطنين من غلاف غزة يُسجل انجازاً استراتيجياً للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، ويحمل دلالات متعددة، أهمها أن الجيش لم يعد قادراً على حماية ما يُسمى الأمن القومي من ضربات المقاومة. وأن مستوطنات "غلاف غزة" أصبحت في عرف المستوطنين الإسرائيليين منطقة غير آمنة، مما يشكل خطراً مستقبلياً على المستوطنين المتواجدين في الغلاف. والاحتلال الإسرائيلي يخسر من هروب المستوطنين بعدين هامين أولهما عدم قدرته على تحقيق الأمن وفقدان منطقة استراتيجية لحماية نفسه، وثانياً رفع معنويات المقاومين وتحقيق انجازاً استراتيجياً لهم. وتهديد المقاومة لم يعد آلي أو وليد اللحظة بل أصبح التهديد يحمل بعداً استراتيجياً كبيراً يدفع المستوطنين للهرب من الأراضي الفلسطينية المحتلة على طول غلاف قطاع غزة.

ووفقاً لتقارير إعلامية فإن حوالي 70 000 مستوطن في أكثر من 50 تجمع في المنطقة الحدودية لغزة يحتلون الأراضي الفلسطينية، حيث كان هناك اقبال كبير في عدد المستوطنين الذين ينتقلون للعيش في تلك المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية؛ لكن على مدار العام الماضي، فقد شهدت نحو 10 جولات من المعارك المحدودة بين إسرائيل والمقاومة في غزة مما تسبب في اثاره حالة من الخوف لدى المستوطنين والبقاء بالقرب من الملاجئ لأن لديهم حوالي 15 ثانية للعثور على مأوى من الصواريخ وقذائف الهاون.

يُشار إلى أن الفلسطينيين بدأوا تنظيم احتجاجات ومسيرات سلمية على طول حدود القطاع منذ آذار (عام 2018) تحت عنوان (مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار) مطالبين بإنهاء الحصار الذي دام 12 عاماً، والعودة إلى أراضيهم المحتلة. ويستخدم المتظاهرين على الحدود

وسائل سلمية كإحراق الاطارات وإطلاق بالونات وطائرات ورقية والقاء حجارة؛ لكن تلك البالونات كما يقول التقرير الاسرائيلي تسببت في اشعال حرائق في الحقول الزراعية المحاذية للقطاع والحق خسائر مادية كبيرة.

ضم الضفة الغربية لإسرائيل هو بمثابة كابوسٍ أمنيٍّ وسلطويٍّ

تخشى أوساطٌ إسرائيليةٍ وازنة من أن تكون خطوة ضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة نقمةً على كيان الاحتلال، وأن تجرّ عليها جملة من التطوّرات "الهدّامة"، في الوقت الذي تُسارع فيه الحكومة الإسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو الخطى لهذا الضمّ، "بدون حسابٍ للعواقب".

ومن بين هذه الأوساط، كان رئيس الموساد السابق (الاستخبارات الخارجية)، تميم باردو، الذي اعتبر أنّ خطوة كهذه ستقود إلى تدهور الوضع وتشكيل خطرٍ على حياة الإسرائيليين، على حدّ تعبيره، ووردت أقواله في مقالٍ نشره بصحيفة (يديعوت أحرونوت) العبرية، الأوسع انتشاراً في كيان الاحتلال الإسرائيلي.

تخوّف رئيس الموساد السابق، الذي نعت الجهاز الذي ترأّسه حتى العام 2016، بأنّه تنظيم إجرامٍ منظمٍ في مقابلةٍ مع التلفزيون العبري مؤخراً، تخوفه الكامن من الخشية على الأغلبية اليهودية، وكذلك من اعتباراتٍ أمنيةّ، لافتاً في الوقت عينه إلى أنّه هل يوجد اليوم زعيم يملك رؤية وشجاعة ويتحمل مخاطرة كبيرة، ولكن محسوبة، من أجل تدعيم الحلم الصهيوني لأجيالٍ قادمةٍ؟، على حدّ قوله، مُضيفاً أنّ هذا السؤال يُطرح على خلفية القضية التي تنهرب منها القيادة الإسرائيلية منذ 50 عاماً، أي منذ عدوان حزيران (يونيو) من العام 1967، وهي (رسم) الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، وقد حان الوقت للقول: ليس بعد الآن، طبقاً لأقواله.

ومن الجدير بالذكر أنّ الدولة العبرية تصفّ الضفة الغربية المحتلة بأنها "منطقة مُدارة"، وتابع رئيس الموساد السابق باردو في مقاله قائلاً إنّ لا شكّ في أنّ من حقّ إسرائيل وواجبها

الاستيلاء على هذه المناطق لأهدافٍ أمنيّةٍ وعدم إخلاء قواتها منها إلى حين تستجيب ترتيبات أمنية في إطار اتفاقٍ سياسيٍّ، ورغم أنه ليس متوقعًا في المستقبل المنظور - لاحتياجاتنا، على حدّ قوله.

علّوةً على ذلك، قال إنّ أغلبية مطلقة من الشعب الإسرائيليّ تعي أننا نتدهور إلى واقعٍ يُشكّل خطرًا على الأغلبية اليهودية في دولتنا الواحدة والوحيدة، والجميع يعرف المعطيات التي بموجبها يوجد بين النهر والبحر قرابة 15 مليون إنسان، نصفهم غير يهود. ولذلك لم يسعَ أحد إلى ضمّ يهودا والسامرة (وهو الاسم التلموديّ للضفة الغربية المحتلّة)، مُشيرًا في الوقت ذاته إلى أنّ هذا الواقع يوشك أن يتغير، ومُحذّرًا أنه من شأن قيود ائتلافية، لا توجد أيّ علاقةٍ بينها وبين أمن إسرائيل، أن تتشكل خطرًا على المشروع الصهيونيّ، عندما يتخذ قرارٌ متسرّعٌ بضم مناطق في يهودا والسامرة ويُحرّك تطوراتٍ هدامةٍ، كما أكد في مقاله.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، رأى باردو، في مقاله، أنّ لا مبرر للمضي في خطوة الضمّ، أحادية الجانب وغير الضرورية، في ضوء الإجماع في إسرائيل على أنّ الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية (المستوطنات) في شرقي القدس ستبقى بأيدي إسرائيل إلى الأبد، إضافةً إلى أنّ الفلسطينيين والجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة استوعبوا منذ مدّةٍ أنه في إطار الاتفاق سيتم ضمّهم إلى إسرائيل، كما قال. واعتبر رئيس الموساد السابق أنّ من شأن هذه الخطوة الأحادية الجانب، بفرض القانون في بعض المناطق بالضفة الغربية المحتلّة، ستعمل على إشعالها، وستشكل خطرًا على حياة إسرائيليين، كما أنّ هذه الخطوة ستبعد احتمال، مهما كان ضئيلاً، بتسويةٍ مستقبليةٍ، على حدّ تعبيره.

وحذر رئيس الموساد السابق، من ضمّ الضفة الغربية لإسرائيل، معتبرًا أنّ الخطوة هي بمثابة كابوسٍ أمنيٍّ وسلطويٍّ، وبشكلٍ خاصٍّ أنّ المستوطنات المتوقع ضمها تطوّق قرابة 170 منطقة منفصلة عن بعضها وفيها 2.6 مليون فلسطينيٍّ، وفق تعبيره.

واختتم باردو مقاله بالقول: "يجب أن تُبادر حكومة إسرائيليّة تتحلّى بالمسؤولية إلى تخليد وجودنا وسيطرتنا على الكتل الاستيطانية والمساهمة في تطويرها وازدهارها، مع ضمان

الحلم الصهيونيّ بإسرائيل آمنة، ديمقراطيّة، مع أغلبيّة يهوديّة تصمد لأجيالٍ من خلال الانفصال المدنيّ عن ملايين الفلسطينيين، مع استمرار السيطرة الأمنيّة، مُشيرًا في الوقت عينه إلى أنّه يجب استمرار انتشار جيش الاحتلال وجهاز الأمن العامّ (الشاباك الإسرائيليّ) وراء حدود شرقية (مع الضفة الغربيّة المُحتلّة) إلى حين التوصل إلى اتفاقٍ يضمن إزالة الخطر عن الأغلبيّة اليهوديّة في دولة إسرائيل، من دون مخاطر أمنيّة أكثر من تلك الموجودة اليوم"، على حدّ تعبيره.

الأزمة السياسية الإسرائيلية تمنع مداولات إستراتيجية

تؤثر الأزمة السياسية في إسرائيل، المتمثلة بفشل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومة جديدة وحل الكنيست والتوجه إلى انتخابات أخرى، على جيش الاحتلال، وإجراء مداولات إستراتيجية، وعلى ما يبدو أنها تُعقد حتى نهاية العام الحالي، وفقا للمحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، الذي اعتبر أن العام 2019، بالنسبة للجيش، هو "عام ضائع".

وأشار هرئيل؛ إلى أن "هذه الظروف تضع رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، الذي بدأ مزاوله منصبه في منتصف كانون الثاني الماضي، في وضع غير مريح أبداً". ويحاول أي رئيس أركان للجيش أن يبلور ويمرر خطط تتعلق ببناء القوة العسكرية، ويضع أحيانا خططا عسكرية متعددة السنوات. "وهذا ما أمّل كوخافي أن يحققه، لكنه سيمتنع عن ذلك بسبب التطورات السياسية. وبالنسبة لكوخافي، فإن عاما كاملا سيذهب هباءً".

وأضاف هرئيل أن كوخافي النقي، مع هيئة مؤلفة من مئات الضباط الكبار في الاحتياط واستعرض خطته أمامهم. ويوجد لدى كوخافي خريطة طريق وهو يعرف كيف يرسمها. لكن لا يمكن تجنب السؤال حول ماذا سيتحقق من جميع الأفكار الطموحة فيما هناك أزمة اقتصادية في الأفق، وإنفاق هائل للدولة على انتخابات أخرى، وعدم استعداد مطلق من جانب نتنياهو للبحث في ما هو مطلوب للجيش. إذ توجد فروق معينة بين خطط كوخافي وبين

رؤية 2030، التي يفصل فيها نتياهو ووجهة الجيش الإسرائيلية كما يراها في المستقبل. لكن لن تكون هناك إمكانية له ولكوفاي لاستيضاحي حقيقي لموقفيهما قبل تشكيل الحكومة المقبلة".

ويذكر أن الأزمة السياسية جاءت في أعقاب إصرار رئيس حزب "يسرائيل بيتينو" ووزير الأمن السابق، أفيغدور ليرمان، على تعديل قانون التجنيد وإلزام الحريديين بالخدمة العسكرية، كغيرهم من الشبان الإسرائيليين.

وفي هذا السياق، كتب هرنيل، أنه "طوال العقود الأخيرة تهربت جميع الحكومات من معالجة حقيقية للتبعات الاجتماعية والقيمية الواسعة لغياب المساواة في تحمل العبء. وتهرب عشرات آلاف الشبان الحريديين من أي نوع من الخدمة العسكرية أو المدنية تحول إلى مصدر إحباط حقيقي لدى أبناء جيلهم العلمانيين. والصيغة القانونية التي سعى نتياهو والأحزاب الحريدية إلى تمريرها - من دون عقوبات اقتصادية وجنائية - تجعل القانون عاقرا من باقي مضمونه".

لكن من الجهة الأخرى، فإن "ضباط الجيش يتدبرون أمرهم مع الوضع الحالي ولا يشعرون بوجود حاجة ملحة لتغييره. فعدد الحريديين الذين يتجندون سنويا يقارب 2700، يخدم حاجة الجيش الإسرائيلي. وزيادة عدد المجندين الحريديين بشكل كبير يستوجب ميزانيات أكبر، بسبب الدعم المالي الكبير الذي يحصل عليه جنود لديهم عائلات. ومن شأن خطوة كهذه أن يزيد القيود على خدمة النساء، إثر مطالب الحاخامات الحريديين، ويستوجب التنازل عن نوعية المجندين الحريديين".

آيزنكوت: الجبهة الفلسطينية تشكل التحدي الأكبر لإسرائيل حاليا

قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، غادي آيزنكوت، في مقابلة نشرتها صحيفة "معاريف"، اليوم، إنه إلى جانب "التحديات" الأمنية في "الجهتين" الفلسطينية والشمالية، مع

حزب الله خصوصا، "هناك موضوع آخر مطروح على الأجندة وهو كفاءة وجهوية الجيش الإسرائيلي للحرب".

ووفقا لآيزنكوت، الذي سيعمل كباحث في "معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط" في العاصمة الأميركية، فإن "تحدي إسرائيل الأمني الأكبر في الأشهر القليلة هو التعامل مع الجبهة الفلسطينية. وهذه الجبهة، مع التشديد على غزة، قابلة جدا للاشتعال في هذه الفترة".

وأضاف أنه فيما يتعلق بسورية وحزب الله، فإنه "بعد 13 سنة من الهدوء، ما زال حزب الله التهديد المركزي في الدائرة الأولى. ومن هنا، فإن التحدي المتعدد الجبهات يشكل تحديا كبيرا للجيش الإسرائيلي، وفي مقدمته التهديد الإيراني المضاعف - أي إمكانية العودة إلى البرنامج النووي ومواصلة جهود التموضع والرغبة بتحقيق هيمنة في الشرق الأوسط".

وتابع آيزنكوت أن "تحديا آخر أمام الجيش هو إظهار القوة، والردع وتوفير نافذة هدوء واستقرار لفترة طويلة، وفي موازاة ذلك استغلال الوقت من أجل زيادة التفوق النوعي على أعدائنا، على غرار العقد الهادئ بين 1957 - 1967. وأنا واثق من أنه إذا طولبنا بممارسة القوة، فإن الجيش الإسرائيلي سينتصر".

والمقصود بممارسة القوة هو "ممارستها وفق الحاجة وسلم الأولويات، والتحدي هو ممارسة القوة مقابل اللاعب القوي، قوة قدس (التابعة للحرس الثوري الإيراني)، من دون تجاهل اللاعب الضعيف والمزعج، حماس، حيث البدائل معقدة".

وأضاف أن الجيش الإسرائيلي بنى قدرات تسمح "بتفوق إستراتيجي وقدرة على مواجهة قوة قدس وحزب الله وداعش ومفهوم الإحباط في الجبهة الفلسطينية"، لكنه أشار إلى أن "نصف الكأس الفارغة هي أنه لا تزال هناك تهديدات وتحديات كثيرة. لكن ينبغي رؤية نصف الكأس المألنة أيضا. خمس سنوات تقريبا من دون حرب، بينما الجيش الإسرائيلي والشاباك والموساد يعملون في معركة بين حربين وبممارسة أمنية يومية، من خلال استنفاد المصالح المشتركة مع الدول السنية المعتدلة".